



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

الوجيز من شرح الجامع الكبير

ملاحظات

ناقص آخره

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

٩١٣

جمال الدين أبو المحاسن محمد بن كصير

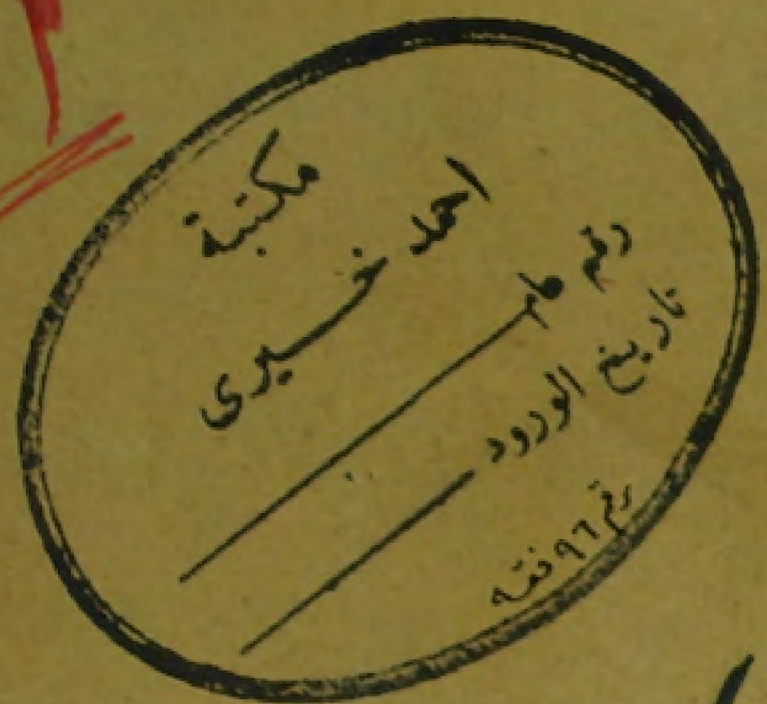
الوجهين شرح الجامع الكبير، نسخة

مكتبة علي اللوسون الخراساني ٣١٢ هـ

٢٤ رتبة ١٥٥

٢٢ x ١٥





الوجيز

شرح الجامع الكبير للخصري

وهو جمال الدين أبو المحامد محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان بن نصر بن عبد الملك البخاري المعروف بالخصري المولود سنة ٥٤٦ هـ والمتوفى سنة ٦٣٦ هـ رحمه الله تعالى



للخصري على الجامع الكبير شرحان - صغير وهو هذا - وكبير واسمه (التحري) - عندي منه الجزء الثاني - برقم ٩٩٩ - وقد بينت به فوائد عن الجامع الكبير وشرحه وسنني إلى المؤلف وسند المؤلف إلى محمد بن الحسن الشيباني صاحب التوقي - مؤلف الجامع الكبير - وصاحب إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة ١٥٠ هـ - ليلة النصف من شعبان - وسند الشيباني إلى سيد هذه الأمة وإمام الأئمة - سيد جميع الكائنات - ومقرعها دمايتها مما هو لا شك آت - ينتقل إلى الوفي الأشعري الثاني ١٣ من ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ - سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين



باب ٥٩ في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والأضحية وغيره	باب ٦٥ اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة	باب ٧٣ من اليمين في الإيلاء على أحدهما دون الأخرى	باب ٨٠ الحنث في اليمين ما يقع على الخاص والعامة من الأكل وغيره
باب ٦٠ الحنث في الوقت الذي يكون قبل الفعل الذي يحلف عليه	باب ٦٦ الاستثناء في اليمين الذي يكون من ذلك الصنف ومن غيره	باب ٧٥ الرجل يكون تحت حرّة وأمة فيؤلى عن أحدهما	باب ٨٠ الحنث في اليمين التي تكون على الحياة دون الموت وعلى الحياة والموت
باب ٦١ الحنث فيما يملك العبد والمكاتب	باب ٦٨ اليمين في الذي يحلف الأيمن على شيء فجلس عليه وفوقه غيره	باب ٧٧ الحنث في اليمين ما يكون الاستثناء فيه على جميع الكلام وما يكون على بعض	باب ٨١ ما يصدق المرأة على الحيض وما لا يصدق
باب ٦٢ الحنث في اليمين ما يقع على الأبد والساعة مرة أو مرتين أو ثلاثاً	باب ٦٨ الأيمان في العتق يقع في الخيار على واحد مرة أو مرتين أو ثلاثاً	باب ٧٨ الشهادة في الأيمان	باب ٨١ من الأيمان التي يكون فيها الاستثناء
باب ٦٣ الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره	باب ٧٠ الاستثناء الذي بدأ به قبل اليمين واليمينين تنقضي أحدهما صاحبتها	باب ٧٨ اليمين في طلاق السنة وغير السنة	باب ٨٢ من الأيمان في الطلاق
باب ٦٤ الاستثناء من الأيمان التي تقع على الواحد وعلى الجماعة	باب ٧٣ الرجل يعتق أحد عبيده إلى أجل	باب ٧٩ الحنث في اليمين ما يقع على جميع ما حلف وما يقع على بعضه من التخلة والكرم والشاة	باب ٨٣ من الأيمان التي تقع فيها الأيمان جميعاً وأحدهما قبل صاحبه

باب ٨٥ من الأيمان فيما يوجب الرجل على نفسه	باب ٩٤ من الطلاق الذي يقع بقوله آخر امرأة أترّوجها	باب ١٠٠ أمر المولى عبده بالتزّوج ما يجوز وما لا يجوز	باب ١١١ النكاح والفرقة في المحبوب والعينين ونحوه
باب ٨٦ من الإيلاء في الغاية	باب ٩٥ من الأيمان التي يوجب بها الرجل الصدقة على نفسه	باب ١٠٣ في نكاح العبد والخلع في ذلك والدين	باب ١١٢ نكاح من تقام عليه البينة من المرأة والزوج الذي يفرق بينهما
باب ٨٨ الإيلاء في الفء باللسان والجماع	باب ٩٨ من الطلاق الذي يجبّزه الزوج فيجوز أولاً ويجوز	باب ١٠٥ جناية العبد وعليه دين	باب ١١٥ من نكاح المخاطبة
باب ٨٩ الإيلاء في الوقت الذي لا يدري أيكون أم لا يكون	باب ٩٩ الرجل يجعل أمر امراته إلى غيره بالوقت وغير الوقت	باب ١٠٦ من النكاح والخلع	باب ١١٧ من الوكالة والتقص من الوكيل قبل الإجازة
باب ٩٠ من الطلاق الذي يكون فيه الخيار بوقعه على أحد امرأتين شاء وما لا يبطل فيه الخيار	باب ٩٩ من الأيمان التي يقع فيها التحيير وما لا يقع	باب ١٠٨ من النكاح في تزويج المكاتب والأمة على المكاتب وفي الملاءنة ونحوه الولد	باب ١٢٠ من النكاح بين العبد والأمة والخيار لها
باب ٩١ الرجل يحلف بعق إمام ثم يموت قبل أن يثبت وقد وطئ بعضهن	كتاب النكاح	باب ١٠٩ من النكاح فيما ينقضي من الصداق أو يزيد	باب ١٢١ من النكاح أيضاً

باب ١٢٢	باب ١٣٩	باب ١٤١	كتاب ١٤٦
في إجازة النكاح بزيادة الصدقات أو صداق آخر	من الدعوى والبيئات	ما يكون خصما إذا هلك في يده ومالا يكون	الإقرار
باب ١٢٣	باب ١٣٦	باب ١٤٢	باب ١٤٦
من نكاح المراتين في العقد الذي يكون أوله جائزا ثم يفسد	دعوة الرجلين ولد جارية بينهما	ما يكون الرجل فيه خصما بإقراره أن الأصل كان له	الإقرار بالشركة
باب ١٢٤	باب ١٣٨	باب ١٤٩	باب ١٥١
من العزقة في الرض التي معها يتوارثان والتي لا يتوارثان معها	من الدعوى التي يكون بعضها أولى من بعض في الغصب وغيره	ما يكون الرجل فيه خصما بالإقرار بغير معاينة القبض	من الإقرار أيضا
كتاب ١٢٥	باب ١٣٩	باب ١٤٣	باب ١٥٩
الدعوى والبيئات	ما يكون الرجل فيه خصما من النسب والولاء وما لا يكون خصما فيه	ما يقضي القاضي فيه بالبيئة والإقرار في العبد والدابة	من الإقرار في المرض لوارث أو غيره
باب ١٢٧	باب ١٣٩	باب ١٤٣	باب ١٥٣
من الدعوى والبيئات	ما يكون الرجل فيه خصما ويدفع عن نفسه	الشهادة في الميراث الذي يقضي به للذي هو في يده	من الإقرار باستيفاء المال من الوارث ومن كفيله في المرض أو إرائه من غير قبض
باب ١٣٠	باب ١٤٠	باب ١٤٥	باب ١٥٤
من الدعوى والبيئات	ما يكون الرجل فيه خصما ما يدعى فيه الخصومة والوكالة من الذي يقر المدعى أنها كانت له	الرجل يقضي ببعضه عبد كيف الحكم في الدين والمكاتبة في الصحة وجنايته وشهادته وعليه دين	من الإقرار بالبيع في فساد وغير فساد

باب ١٥٥	باب ١٦٩	باب ١٦٩	باب ١٧٧
إقرار المريض باستيفاء الدين وإرث الجرحات	من الإقرار في المرض للمرأة بالدين الذي يكون لها الأقل منه ومن الميراث	من الإقرار بالعتق ثم يموت بعض من أقر له	الشهادات التي تبطل بعد القضاء
باب ١٥٨	باب ١٦٣	باب ١٧٠	باب ١٧٨
من الإقرار الذي يقسر للوارث فيقر الوارث لغيره	الرجل يدعى أن بعض عبيده ولده ثم يموت قبل أن يبين	من الإقرار بالبيع من البائع والأمر والمأمور بمجرد	من الدين والشهادة عليه
باب ١٥٩	باب ١٦٤	باب ١٧٤	باب ١٨٢
من الإقرار بالمال الذي يكون قصاصا والذي لا يكون	من الإقرار في القضاء في البيع الذي يرد والذي لا يرد	من الإقرار الذي يختلف فيه المظنق وهو جائز	من الشهادة على الشهادة
باب ١٦٠	باب ١٦٦	باب ١٧٣	باب ١٨٣
من الإقرار أيضا	الرجل يقر بالرق وقد أعتق عبدا جحد ما قال	إقرار المكاتب المولى والأجنبي في صحته أو مرضه	من الشهادة في الجناية والدعوى والاختلاف بين الورثة
باب ١٦١	باب ١٦٧	كتاب ١٧٥	باب ١٨٦
من الإقرار بالبيع في فساد وغير فساد	إقرار الميت بالشراء في دار من أحد الورثة ومن غيره في مرضه ولها شفيع	الشهادات	الشهادة على النضراني بعد موته بالدين
باب ١٦١	باب ١٦٨	باب ١٧٥	باب ١٨٧
من الإقرار بالبيع الذي يُرد به والذي لا يُرد	إقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج يجحد ما قال	ما يجوز من الشهادة وما يبطل منها بالبراءة	ما يجوز من الشهادة وما لا يجوز في الموارث وغيرها

باب ١٩١	باب ٢٠٣	باب ٢١٦	باب ٢٢٤
من اختلاف الشهادات	من الإلهام في الحائط المائل	الرجوع عن الشهادات في المال	من الطلاق يوقعه قبل النكاح فيقع بعده والذي لا يقع
باب ١٩٣	باب ٢٠٣	باب ٢١٦	باب ٢٢٥
من الشهادة بالقتل	الوكالة والوصية	الرجوع عن الشهادات في قتل العبد والعناية عليه	من الطلاق الذي يقع به واحدة في الأوقاف كلها وما يقع به الثلاث
باب ١٩٤	باب ٢٠٦	باب ٢١٩	باب ٢٢٦
من الشهادة في القتل أيضا	الرجوع عن الشهادات	الشهادة والرجوع في ذلك	من الطلاق الذي يكون من غير الزوج فيجيزه الزوج يقع أولا يقع
باب ١٩٥	باب ٢٠٨	كتاب ٢٢٠	باب ٢٢٨
شهادة وليد الملاعنة	الرجوع عن الشهادات في النكاح والطلاق	الطلاق	من الطلاق والخيار الذي يقع بالمالك والذي لا يقع من طلاق الشبهة
باب ١٩٦	باب ٢٠٨	باب ٢٢٠	باب ٢٣٠
من الشهادة في الحدود	الرجوع عن الشهادات في الموارث	من الأمر باليد في الطلاق والعنق والبيع ونحو ذلك	من طلاق المواتين ترين أو ترك أحدهما في مرضه
باب ١٩٨	باب ٢١٤	باب ٢٢٢	باب ٢٣٢
من الشهادات	الرجوع عن الشهادة على الشهادة	من الطلاق الذي يقع بالوقت وما لا يقع وما يقع به جمعا ولا يقع	من الطلاق الذي يقع على واحدة أو اثنتين بحنث أو غير حنث

كتاب ٢٣٤	باب ٢٤٤	باب ٢٥٠	باب ٢٦٠
المناسك	ما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل أولا ينبغي وما يجبر على نفسه	الرجل يقول لغيره ما بايعت فلانا أو أقرضته أو ما ذاب لك عليه فهو على	ما يوجب الرجل على نفسه فيلزمه أولا يلزمه
باب ٢٣٤	باب ٢٤٦	باب ٢٥١	باب ٢٦٢
من الصيد يصاد في الحرم أو يصيبه الحرم أو يخرج من الحرم	من الغلام والحارية تقام عليهما البينة فيوضان على يدي عدل	الأبواب المتفرقة	من غصب الصبي والحر والعبد ووديعتهما وما يضمنان من ذلك وما لا يضمنان
باب ٢٣٧	باب ٢٤٧	باب ٢٥١	كتاب ٢٦٧
الصيد يجزى عليه الرجلان في الحرم	الشئ من الرقيق والبهائم يدعى	من الشفعة التي تكون أحق من الهبة	البيع
باب ٢٣٩	كتاب ٢٤٨	باب ٢٥١	باب ٢٦٧
المحرم يخرج الصيد ثم يضمن إلى إحرامه إحراما أو يحل من ذلك الإحرام ثم يحرم إحراما آخر	الضمان	ما تكون فيه الشفعة وما لا تكون من الميراث وغيره	العيوب في البيع
كتاب ٢٤١	باب ٢٤٨	باب ٢٥٢	باب ٢٦٩
القضاء	ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون من الدين والهبة وغير ذلك	العقود والتدبير الذي يقع العقد في أحدهما والذي يقع عليهما	القبض في البيع وغيره والزيادة
باب ٢٤١	باب ٢٤٩	باب ٢٥٧	باب ٢٧٢
ما ينفذ من قضاء القاضي وما لا ينفذ	ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون من الكفالة والحوالة	من الوصايا التي يوصي فيها بنصيب بعض الورثة أو بمثل نصيبه الأول وما لا يرجع	الزيادة في البيع والإقالة في ذلك وما يرجع على البائع الأول وما لا يرجع

باب ٢٧٣ الغضب الذي يلزم به القبض والذي لا يلزم	باب ٢٨١ من الاستحقاق في البيع	باب ٢٩١ الاختلاف في المبيع والتمن	باب ٢٩٩ العيوب في البيوع
باب ٢٧٤ مال لا يقدر على رده بالعيب من غير حدث كان من المشتري وما يرد وما يرد في الثمن فلا يجوز وما يجوز	باب ٢٨٢ البيع في المكيل ما يزيد بين الكيلين	باب ٢٩١ اليمين في البيوع المتفرقين في الشيء الواحد	باب ٣٠٠ جناية العبد في بيع فيه خيار البائع أو المشتري والقليل يوجد في الدار
باب ٢٧٦ من البيوع والغضب في ضمان القيمة مما يجب فيه المالك	باب ٢٨٥ الشهادة في البيوع من الاثنين على الواحد	باب ٢٩٣ من الديون في البيوع والقروض	باب ٣٠٢ البيع بشئ من المكيل والدراهم مما يجب قبل القبض
باب ٢٧٧ من الاختلاف في المراجعة ورأس المال	باب ٢٨٦ شراء الظرف بما فيه موازنة وشراء الشيئين مما يكال أو يوزن مكالة أو موازنة	باب ٢٩٥ الاختلاف في البيوع	باب ٣٠٥ اختلاف البيئات في البيع
باب ٢٧٨ من الاستحقاق في البيع الذي لا يرجع فيه بالتمن والذي يرجع	باب ٢٨٧ من الغضب في ضمان القيمة	باب ٢٩٦ بيع الغنائم إذا وجد بها عيب	باب ٣١٢ ما يكون إجارة في البيع وما لا يكون وما يجوز إعادته قبل القبض وبعده وما لا يجوز
باب ٢٨٠ من نقض البيع الذي يكون من الوصي بعد الوث وعلى الميت دين أو يكون من الميت في مرضه	باب ٢٨٩ البيع فيه الشرط الذي يكون القول قول المشتري أو البائع	باب ٢٩٧ بيع أحد العبدتين إذا لم يبدن أيهما باع	باب ٣١٤ أهل الذمة والمسلمين ما يحرم بيعه وما يبطل

باب ٣١٥ الجارية بين الرجلين يقر كل واحد منهما أنها أم ولد أحدهما	باب ٣٢٧ البيع الفاسد والعق في فيه	باب ٣٤٣ الزيادة في البيع من غير المشتري	باب ٣٥٢ من البيوع التي يقع فيها الاختلاف في الثمن بين البائع والمشتري والعرض واليقر
باب ٣١٧ ما يأمر الرجل الرجل أن يقضى دينه ما يلزمه وما لا يلزمه	باب ٣٢٩ الاختلاف في الخيار في موت العبد قبل الثلاث أو بعده	باب ٣٤٦ القصاص في السلم	باب ٣٥٣ من البيوع التي يقع فيها الاختلاف فيما يجب للبائع على المشتري وما يجب للمشتري على البائع
باب ٣١٩ البيوع التي يرجع فيها بنقصان العيب والتي لا يرجع	باب ٣٣٢ الكيل يزيد أو ينقص قبل أن يكال	باب ٣٤٧ الإقرار بالعيب ما يكون له حق الرد على البائع وما لا يكون	باب ٣٥٦ من القبض في البيع بالعيب
باب ٣٢١ شراء الشيئين كأنهما شئ واحد	باب ٣٣٦ البيع في الزيادة بالولد وغيره وما يقسم عليه من الثمن	باب ٣٤٨ من البيع في العيب وغيره ما يكون إقالة وما لا يكون	باب ٣٥٦ من الشراء والقبض لغير أمر البائع
باب ٣٢٢ الشراء الذي ينقد فيه بعض الثمن ويريد أخذ بعض ما اشترى قبل القبض وبعده	باب ٣٤١ اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشترى قبل القبض وبعده	باب ٣٤٩ البيع الفاسد الذي ينقض	باب ٣٥٨ اختلاف البائع والمشتري في الثمن
باب ٣٢٥ البيع الذي يقع معا من البائعين فيجزئهما والهبه والعق والنكاح	باب ٣٤٣ اختلاف البائع والمشتري وكل واحد يدعي غير ما يدعيه صاحبه	باب ٣٥٠ من البيوع التي يختلف فيها في الثمن	باب ٣٥٩ من البيوع بين اثنين يكون الثمن بينهما فإذا هلك أحدهما كان للآخر

باب ٣٦٠ من التقض في البيع والتقاييل في ذلك	باب ٣٧٣ البيع في الرهن وغيره بوكالة القاضي	سقط هذه النسخة ومقداره ثلاثون ورقة من الورق ١٩٠ إلى الورق ٢١٩ من الترقيم القديم هذا التقص يقع من أثناء شرح الباب السابق إلى أثناء شرح باب (من الشفعة في تسليم بعض الشفعة) ورتب يتبع من ص ٢٧١ إلى ص ٣٠٩ من نسخة (المجامع الكبير) مطبوعة بالقاهرة - ضمن سلسلة مطبوعات إحياء المعارف النهائية بحمد بادالك وهذا النص يشمل باب أبواب كتاب الشركة وكتاب الوصايا وكتاب المكاتب وكتاب كتاب الشفعة الذي من أبوابه التي أتت إلى	باب ٣٨٤ من الشفعة أيضا
كتاب ٣٦١ الرهن	باب ٣٧٣ من الرهن والجناية على الرهن		باب ٣٨٥ من الشفعة وقسمتها بين الشفعاء
باب ٣٦٢ من الرهن في الولد والجناية عليه	كتاب ٣٧٤ الشركة		باب ٣٨٧ المحابة في الشفعة للوارث والتولية والمراجعة في ذلك
باب ٣٦٨ من الرهن بين الشركاء الذي يرجع بعضهم على بعض	باب ٣٧٤ الشركة بين الرجلين		باب ٣٨٨ ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل
باب ٣٦٩ من الرهن الذي يبطل بعد القضاء فلا يكون خصما	باب ٣٨٠ شركة الرجلين يكون بينهما المجارية أو الولد والشركة في جناية المكاتب		باب ٣٨٩ ما يكون الرجل فيه خصما من إقامة البيعة على الشفعة
باب ٣٧١ الرهن الذي يضمن المرهون فيه قيمته أو جميع الدين والإقرار بالدين على العبد	باب ٣٨٣ من الشفعة التي يكون للمشتري فيها ما ليس للأبائع		باب ٣٩٠ بيع الشفعين بعض داره

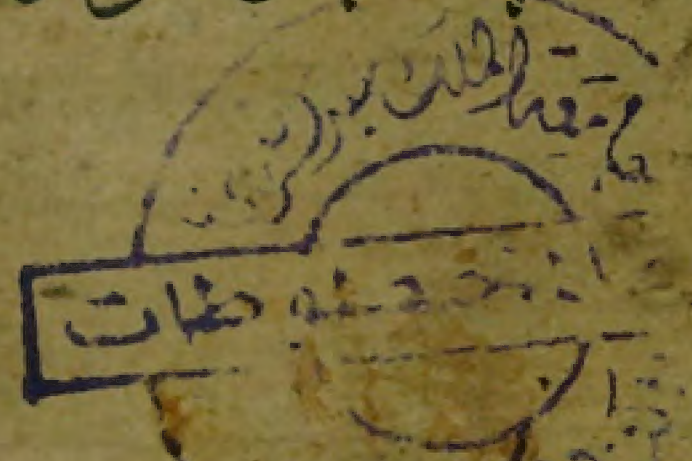
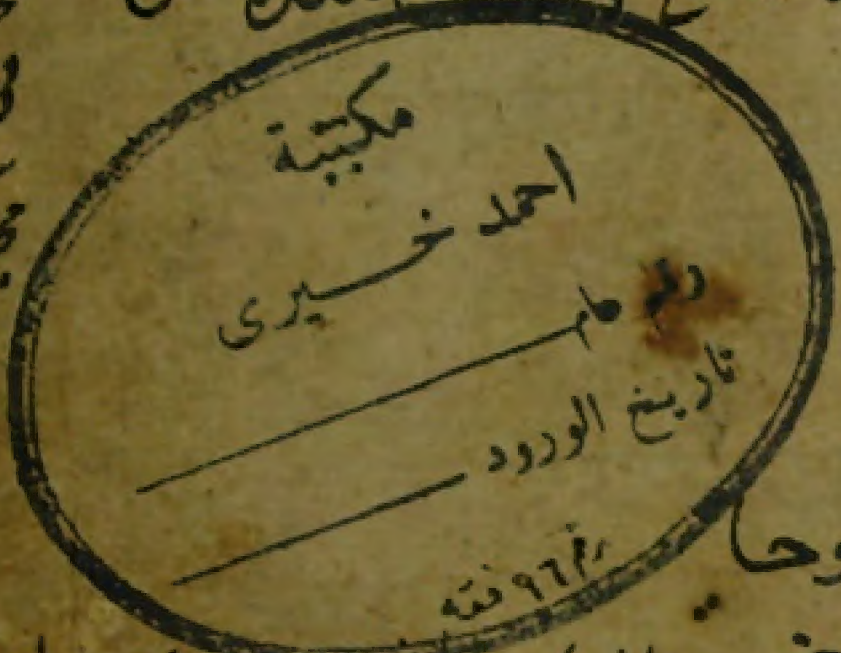
باب ٣٩١ الشفعة في الشراء من مال المضاربة فيه خصما وما لا يكون	باب ٤٠٠ من الوكالة ما يكون الوكيل يجد العيب بما اشترى فردّه أو يرضى	كتاب ٤١٩ الصلح
باب ٣٩١ من الشفعة في الصلح من العيب	باب ٤٠١ الوكالة في البيع الذي يأمر الوكيل أن يزيد من عنده	باب ٤١٩ الصلح والغرور في ذلك
كتاب ٣٩٤ الوكالة	باب ٤٠٢ من الوكالة في البيع يقر الوكيل فيها على الأمر فيبرأ المشتري عن الثمن بإقرار البائع أو الأمر	باب ٤٢١ الصلح في الساحة التي لا يدري والبيع في ذلك
باب ٣٩٤ من الوكالة	باب ٤٠٣ من الوكالة بالشراء	كتاب ٤٢٢ الإجازات
باب ٣٩٦ ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة	باب ٤٠٥ الوكالة والوصية في البيع ما يصدق فيه الوكيل والوصي وأمين القاضي في قبض الثمن	باب ٤٢٣ من الإجارة أيضا
باب ٣٩٧ الوكالة في البيوع ما يضمن وما لا يضمن	باب ٤٠٧ ضمان الوكيل بالبيع ونقده الثمن بغير ضمان	باب ٤٢٤ من الإجارة والاختلاف فيها بين اثنين

باب ٤٢٥	باب ٤٣٠	كتاب ٤٤٠	باب ٤٦٢
من الإجارة والشراء الذي يتصدق صاحبها	من السلم في الرطب	الجنائيات	من السرقة
باب ٤٢٦	باب ٤٣١	باب ٤٥٣	باب ٤٦٣
المضاربة	الدراهم التي خلطها الصفير	من الجنائيات أيضا	من السير
باب ٤٢٦	باب ٤٣٣	باب ٤٥٧	باب ٤٦٨
المضاربة التي يزيد المضارب في الثمن من عنده	من الضمان	من الجنائية في قطع يد رجلين	الاختلاف في الغصب مما يدعى صاحب العبد البيع
باب ٤٢٧	باب ٤٣٣	باب ٤٥٨	باب ٤٦٨
زكاة المضاربة	من الصالح في الكفالة في الكيل والوزن على أقل منه	جنائية المكاتب	من ودعة الصبي المجور وما يلحقه أو لما أولا يلحقه
باب ٤٢٨	باب ٤٣٤	باب ٤٥٩	باب ٤٦٩
مكاتب المضارب	من المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون	عق أحد العبدین الذي يكون الجنائية من أحدهما أو منهما	من الوديعة التي يقتر صاحبها بقبض بعضها أو أو يقتر بذلك المستودع ثم يموت
الأبواب المتفرقة	باب ٤٣٦	باب ٤٦١	باب ٤٧٠
٤٣٠	ما يكون المولى فيه خصما عن عبده وما لا يكون	القيل يوجد في المحلة أوف المسجد أوف الدور لقوم شتى	ما يجوز لليتيم أن يفعله إذا أذن له في التجارة

باب ٤٧٠	آخر الشرح	باب ٤٧٩
من القضاء ما يكون من الوارث إذا كان للشهود والذي لا يكون		
باب ٤٧٣	ص ٨٠ تاريخ النسخ واسم الناسخ	باب ٤٨٠
إجارة البائع والمشتري والغاصب في تعليم العبد		
باب ٤٧٤	تم الفهرس بحمد الله تعالى وكان الفراغ منه بعد غص السبت الثاني والعشرين من شهر رجب من سنة ١٣٨١	باب ٤٧٤
الحصة في الرض		
باب ٤٧٦	وثمانين وثلثمائة ألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وكتب أحمد خيرى والحمد لله مبارك العالمين	باب ٤٧٦
من الغصب والجنائية عليه أو يغصب ثم يغصب		
باب ٤٧٦		
بيع الطعام والغنم ما يزيد من ذلك وما ينقص		
باب ٤٧٨		
من الإيمان في اقتضاء المال		

كتاب الوجيز من شرح الجامع الكبير

صنفه الامام الصدر الامام الخليل القظام سلطان علماء الاسلام
مفتي الانام جمال الملتقى الدين نظام الاسلام والمسلمين حجة الدين علي العالمز
الشيخ وحله في حفظ الروايات نفعان عصره في كشف الترايب محمود بن احمد بن
عبد السيد الحسيني قدس الله روحه ورفع في الجناز مصلحه



٩٦٦ هـ

اسمى جماعة صنفوا لهذا الكتاب بـ شرح

- الامام سمش الامم لخلواى . الامام سمش الامم الحسينى . الصدر الشهيد . صاحب المحيط بران
- الشيخ ابوبكر الرازى . الفاضل الارساندى . ابو الفضل الكركاني . الزاهد العتباتى
- الامام ابوبكر البليخي . فخر الملة والدين فاضل . صدر الاسلام البزدوى . علا الدين السمرقندى
- الامام علي التقي . ابو سعيد البحراني . الفقيه ابو الكثر . جمال الدين الجصيري
- الامام ابو زور السعوي . ظهير الدين لاسر ابلكى . الصدر مجد الدين . فخر الاسلام البزدوى
- الفاضل ابو خازم . الفاضل ابو زيد . اوجده الدين النشفي . الامام الاسديجاني
- علاء الدين شيخ الاسلام بقرى . وكلهم ذكروا في ٩٤٩ هـ . الجواهر الضيعة . لمحقق رقم ٤٤٤٤ ما عدا واحد

الدين النشفي فقد ذكر في كشف الظنون ضمن شراح الجامع الكبير . واما علاء الدين شيخ الاسلام بقرى . فذكر هنا فقط . غير

مؤلف في الكتاب هو محمود بن احمد بن عبد الله عثمان بن نصر عبد الملك البخاري جمال الدين ابو محمد المعروف بالحسيني ثقة بخارا على يد
منهم الامام الحسن بن منصور قاضي خان الاوزجندى وسمع منه محمد بن محمد بن بشار بور من منصور الغزالي والمؤيد الطوسي وسمع من
منهم الشريف الجعفي وسمع منه محمد بن محمد بن بشار بور من منصور الغزالي والمؤيد الطوسي وسمع من
قرا عليه اجماع الكبار وغيره . والفقيه العلامة محمود بن علي التقي الصرخدي والامام يوسف سبط ابن الجوزي وروى في كتابات
محمد بن الحسن وتقدروا ايها
وانتهت اليه رسالة اصحاب
الى حنيفة بالديار الشامية وكان
مولده كما اخبرني في جبال الاول
سنة ست واربعمائة
بخارا واما وفاته فكانت
نهار الاحد ثامن صفر سنة
وثلثين وستمائة ودفن
بمقابر الصوفية على الطوق
رحمه الله تعالى في نفس
شهر حان للجامع الكبري
مختص في جلد من والاخر
في ثمان مجلدات وكانت
سأه في مخطوطات في العلم الاخر
مجلد من مخطوطات في العلم الاخر
مخطوطات في حنيفة

الدين النشفي قد ذكر في كشف الظنون ضمن شراح الجامع الكبير . واما علاء الدين شيخ الاسلام بقرى . فذكر هنا فقط . غير

وبثتم وسهل بالخير

بنى الباب على ان المعبر في القضا حاله القنات لان الشيء يفتي بمثله فلا بد من اعتباره لتمكن
القضا بالمشكوك الاداء لغام حتى الوقت فلا تنظر الى غيره والثاني ان المعبر اذا صادف
محلا قابلا للتغير تعلم الاول والثالث ان فتدا المفروض بالمسند لا يصح لان
الشيء لا يستقيم ما هو فوته والرابع ان المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تقسّد صلواته
لان النبي علم امرها حرمها ولا موضع بحجب التأخير فيه غير الصلاة فصار من فرائضها
ففسد بتركها كما لو تقدم على الامام والشرط الجماعة لان فرض القضا محقق بها قال
محمد رحمه الله رجل فسخ المكتوبه برهاك ونسا فحدث رجل امرأه خلفه فذمها للوضو
فخاف ان يقضيان بعد فراغه فقامت بحجبه فسكت صلواته لان الواجب بالشرع الاداء على سبيل
المشاركه وقد فاتت القضا بمثل الغائب فكانها خلفه ولهذا لا يجزي الغزاة والسهو ولو كانا
سواء فممن فحاذيه في اداء ما سبقا به لا يفسد ان الواجب الاداء على سبيل افراد ولهذا لا يجزى
شراة والسهو الا يرى انه لو صلى بالغير خلفه لا حتى ومسبوق فعلم بالقبلة بعد فراغه لا يفسد
صلاة الا حتى وحده ولو خاذيا في الطريق اختلف المشايخ فيه والمرحى ان لا يفسد اذ
المقيم بالمكان فوجاز في الوقت وبعد لان فرضه لا يتغير بل اقدم او اشد المسألة بالاداء

[illegible]

